مجتمع

الإكوادور: مقتل عشرات السجناء بأعمال شغب

قالت الشرطة في الإكوادور إن أعمال شغب في ثلاثة سجون بالبلاد أسفرت عن سقوط ما لا يقل عن 62 قتيلاً، فيما وصفتها الحكومة يوم الثلاثاء بأنها عمل منسق بين منظمات إجرامية. وسعى رئيس الإكوادور لينين مورينو للسيطرة على العنف بالسجون وأعلن حالة الطوارئ بها بسبب تكرار المواجهات بين العصابات الإجرامية. وقال مدير إدارة السجون في الإكوادور إدموندو مونكايو: «كانت جماعتان تتنافسان على القيادة الإجرامية داخل مراكز الاحتجاز»، لافتاً إلى أن السلطات تمكنت من «السيطرة واستعادة النظام داخل مراكز الاحتجاز». (رويترز)

هولندا: ضبط مخدرات في حاوية ملح

قال مسؤولون، يوم الثلاثاء، إن ضباط الجمارك الهولنديين ضبطوا أكبر كمية هيروين هذا الشهر عندما اكتشفوا ما يربو على 1500 كيلوغرام من المادة المخدرة في حاوية بمدينة روتردام الساحلية. وقال مكتب ممثل الادعاء في روتردام في بيان: «عثر ضباط الجمارك على المخدرات في حاوية مليئة بملح الهيمالايا من باكستان». وأضاف أنه عمل بشكل وثيق مع الوكالة الوطنية البريطانية لمكافحة الجريمة. وتبلغ قيمة المخدرات المضبوطة نحو 45 مليون يورو (55 مليون دولار)، بحسب السلطات الهولندية. (رويترز)

ولادات أقل في كوريا الجنوبية

يبدو أنّ القلق الناتج عن تفشي فيروس كورونا حول العالم كان دافعاً رئيسياً لكثيرين لإرجاء الإنجاب في كوريا الجنوبية، رغم أنها تحتل المرتبة 85 عالمياً لناحية عدد الإصابات. وأظهرت البيانات أن معدل الخصوبة في كوريا الجنوبية انخفض إلى أدنى مستوى في العالم، العام الماضي، إذ أثنت حالة عدم اليقين المحيطة بتفشي الوباء المواطنين عن الزواج والإنجاب.

وبحسب القراءة السنوية الرسمية الصادرة عن مكتب الإحصائيات في كوريا الجنوبية، فإن معدّل المواليد هبط إلى 0,84 لكل امرأة في 2020، بالمقارنة مع الرقم القياسي المنخفض الذي سجله البلد الآسيوي في 2019 وهو 0,92. ويعدّ هذا أدنى معدل بين أكثر من 180 دولة عضواً في البنك الدولي، وأقل بكثير من 1,73 في الولايات المتحدة و1,42 في اليابان. ويأتي ذلك المعدل بينما تراجع عدد السكان في كوريا الجنوبية للمرة الأولى على الإطلاق العام الماضي. والدولة صاحبة رابع أكبر اقتصاد في آسيا هي أسرع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شيخوخة.

وفشلت الحكومة في وقف هبوط معدل المواليد وزيادته على الرغم من إنفاقها مليارات الدولارات سنوياً على دعم الرعاية الصحية للأطفال وإجازات الأمومة. وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أظهر مكتب الإحصاء الكوري أن عدد الأطفال المولودين في كوريا الجنوبية انخفض بأسرع وتيرة على أساس سنوي منذ 19 عاماً في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ما يؤكد وجود انخفاض مزمن في معدل المواليد في البلاد.

(رويترز)

(سيمون شين/ Getty)

ليبيون يخشون استئناف الدراسة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعادت المدارس فتح أبوابها في طرابلس بعدما كانت قد أغلقت منذ السادس والعشرين من يناير/ كانون الثاني الماضي، بقرار من وزارة التعليم في حكومة الوفاق الوطني بعد رصد إصابات بكورونا بين التلاميذ. وقرّرت وزارة التعليم إعادة فتح المدارس لاستقبال التلاميذ رغم تحذير مسؤولين من مخاطر القرار. وأعلنت الوزارة عودة الدراسة بعد التحقق من جهوزية المؤسسات التعليمية، بحسب شروط اللجنة الاستشارية العلمية لمكافحة الجائحة التابعة لحكومة الوفاق الوطني. وأكد بيان الوزارة أن «الجهوزية لا تعني عدم تفشي الوباء»، مشيراً إلى أن التحدي هو تطبيق الإجراءات الوقائية أثناء الدراسة، ومنح مهلة أسبوع للمدارس التي لم تستوف الشروط الصحية.

وطالبت الوزارة المدارس العامة والخاصة باستيفاء جملة من الشروط الصحية، حددتها عبر تعميم على مكاتب التعليم التابعة لها، منها الالتزام بتوزيع كراسي التلاميذ مع مراعاة التباعد الاجتماعي، وإلزام التلاميذ بوضع الكمامات والقفازات. وأوضحت الوزارة أن قرارها يأتي وفقاً لتوصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو» بالعودة إلى المدرسة بعدما تعذر العمل بنظام التعليم عن بعد في بعض الأماكن. بالإضافة إلى ما سبق، فقد أشارت إلى أنها اتخذت قرارها بعدما عاينت لجان الوزارة أكثر من 3500 مدرسة، مؤكدة أن 68 في المائة من المدارس أصبحت قادرة على استقبال التلاميذ، في وقت لا تستطيع 26 في المائة منها استقبال التلاميذ قبل استيفاء الشروط.

إلا أن نائب رئيس نقابة معلمي طرابلس، أشرف أبوراوي، كشف النقاب عن وجود إصابات في بعض المدارس، مشيراً إلى أن المدارس تتكتم عن هذه المعلومات. وقال إن استعداد وزارة التعليم للعودة الآمنة للدراسة لا يتجاوز نسبة الثلاثين في المائة، موضحاً أن النقابة تؤيد عودة الدراسة في حالة توفر كافة شروط الوقاية. ويلفت إلى أن الوزارة تكفلت بإعفاء المعلمين الذين تجاوزت أعمارهم 60 عاماً من الحضور، لكن لم يتم إعفاء أصحاب الأمراض المزمنة.

من جهتها، تسأل بريكة الخرم، وهي أم لطفلين في المرحلة الأساسية، «هل ستلزم الوزارة ما تبقى من المدارس باستيفاء الشروط أم أنها ستتغاضى عنها؟». تضيف: «نسبة المدارس غير القادرة على توفير الشروط الصحية كبيرة وكفيلة بأن تتحول الى بؤر تفش للوباء».

ويحذر رئيس اللجنة العليا لمكافحة وباء كورونا التابعة للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، خليفة البكوش، من تزايد مستوى خطر الفيروس في البلاد، مؤكداً أن الفيروس المتحور أصاب العديد من الأطفال. وقال إن الوزارة أبلغت لجنته بجهوزية برنامجها الوقائي بشأن العودة إلى الدراسة بنسبة 60 في المائة. على الرغم من ذلك، وصف العودة إلى الدراسة بـ «المجازفة»، موضحاً أنه يصعب إقناع الأطفال بوضع الكمامة. كما يصعب تطبيق التباعد بين الأطفال.

ويعرب رمزي أبو ستة، عضو اللجنة العليا، عن تفهمه لسلبيات توقف الدراسة، لكنه في الوقت نفسه يشير إلى عدم اقتناع أولياء الأمور وقطاع كبير من المواطنين بخطورة الوباء. يقول لـ «العربي الجديد» إن هناك تهاوناً كبيراً من قبل السلطات والمسؤولين والمواطنين، لناحية إدراكهم لمدى خطورة الوباء. يضيف أن الأرقام غير المستقرة قد تشكل خطراً على حياة المواطن، مشيراً إلى أن اللجنة حاولت الدفع بتوصيات تواكب تطور الوباء حتى استقراره.

ويلفت أبو ستة إلى أن المدارس هي ضمن التجمعات التي ستطاولها التوصيات، خصوصاً مع تسجيل عدد من الإصابات بالفيروس بين صفوف التلاميذ. وفي ما يتعلق بإجراءات الوقاية التي شددت الوزارة على التقيد بها، لا يرى أنها مفيدة إلى درجة كبيرة، متوقعاً توقف الدراسة في أي وقت بسبب وضع الوباء غير المستقر. أمر يؤيده عبد المولى بعيرة من إدارة التفتيش التربوي التابعة لوزارة التعليم، مؤكداً أن لجان المراقبة في الوزارة لم تتمكن من تغطية كافة المدارس في العاصمة طرابلس، خصوصاً في الضواحي. كما لم تردها تقارير من خارج طرابلس لمعرفة سير عملية المراقبة. وفي وقت يرى بعيرة، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»، أن احتمال وقف الدراسة مجدداً «سيضر بشكل كبير بالعملية التعليمية»، يشير إلى أن ذلك «أفضل من خطر الفيروس وتهديد التلاميذ بالموت».

التعايش مع الوباء

يقول عماد فنيك، وهو مواطن من طرابلس كان يرافق طفله إلى المدرسة: «علينا التعايش مع الوباء العالمي الذي لا يخصنا نحن فقط». وإذ يقر بتراجع الاهتمام بالمراقبة من قبل مدرسة طفله، يرى ان المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على أولياء الأمور الذين يمكنهم أن يشكلوا ضغطاً على المدارس للالتزام.

تحقيق

عمال فلسطين

تطعيم العابرين إلى الداخل مصلحة إسرائيلية

بينما يتأخر التطعيم من كورونا في الضفة الغربية، يسارع الاحتلال إلى تطعيم العمال الفلسطينيين الذين يعبرون إلى الداخل، حماية لمصلحته

نقاح قبيل العبور من الضفة الغربية إلى الداخل الفلسطيني (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

رام الله ـ **سامر خويرة**

على الرغم من شحّ اللقاحات المضادة لفيروس كورونا الجديد في الأراضي الفلسطينية، في الضفة الغربية المحتلة، إذ لم تتمكن وزارة الصحة الفلسطينية من إكمال المرحلة الأولى من التطعيم لكوادرها، فالاتفاق الذي جرى يوم الجمعة الماضي، بين وزارتي الصحة الفلسطينية والإسرائيلية بشأن تطعيم 100 ألف عامل فلسطيني خلال الفترة المقبلة، يوضح أنّ ذلك يصب بما لا يدع مجالاً للشكّ في مصلحة الاحتلال. فهذه الخطوة تتيح للاقتصاد الإسرائيلي الاستفادة من العمالة الفلسطينية الأساسية لكثير من قطاعاته، من دون الخشية من خطر انتقال العدوى من الضفة الغربية إلى الداخل المحتل عام 1948.

منذ نحو شهر، وعلى جرعتين بفارق أسبوعين، تلقى وائل الشمالي لقاح «فايزر» المضاد للفيروس مثل غيره من العمال في شركة مقاولات إسرائيلية يعمل فيها منذ نحو عشرين عاماً، وذلك كشرط وضعته إدارة الشركة عليه وعلى جميع العاملين بها قبل السماح لهم بالدخول إلى مقرها وممارسة وظائفهم فيها. يقول الشمالي (57 عاماً) لـ«العربي الجديد»: «لست العامل الفلسطيني الوحيد الذي جرى تطعيمه، فمنذ شروع دولة الاحتلال بحملة التطعيم قبل أكثر من شهرين، جرى تطعيم شرائح كثيرة ومنها حملة الجنسيات الأجنبية وجزء من العمال الفلسطينيين، وأنا منهم، لأنّ ذلك كان شرطاً من إدارة الشركات التي نعمل فيها». حصل الشمالي مقابل ذلك على بطاقة صادرة من وزارة الصحة التابعة للاحتلال تؤكد حصوله على اللقاح، وبالتالي تسهيل مهمته بالعمل أو التواجد في المراكز والمؤسسات والشركات الإسرائيلية.

أما العامل عبادة حداد، فما زال متخوفاً من أخذ اللقاح، ويقول لـ«العربي الجديد»: «أعمل في بناء مشروع تجاري ضخم في تل أبيب، وقد أبلغني المشرف بضرورة أخذ اللقاح، لكنّني متردد في ذلك لما اسمعه عن مضاعفات للقاح، خصوصاً أنّ التطعيم اختياري، لكنّني أعلم أنّني ساكون مضطراً لأخذه عاجلاً أم آجلاً».

من جهته، يقول أمين عام اتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد، لـ«العربي الجديد»: «وفقاً لاتفاق بين وزارتي الصحة الفلسطينية والإسرائيلية جرى قبل أيام، سيتم تطعيم نحو 100 ألف عامل فلسطيني ممن يعملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 من دون استثناء، وبالمجان». ولا رؤية واضحة حتى الآن، لآلية تطعيم العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل، وفق سعد، الذي يشير إلى أنّ المهمة ستكون موكلة بطواقم وزارة الصحة الفلسطينية، ويتابع: «قد تتوضع خيام ضخمة بالقرب من حواجز الاحتلال التي يدخل منها العمال إلى الداخل الفلسطيني، ليجري تطعيمهم فيها مع منحهم ورقة تثبت ذلك، وستكون جوازَ مرورهم عبر تلك الحواجز، وستمنحهم وزارة الصحة الإسرائيلية من طرفها بطاقة تثبت حصولهم على اللقاح حتى ينسنى لهم الدخول إلى المجمعات التجارية والمؤسسات الرسمية في الداخل».

ويقرّ سعد أنّ هذه الخطوة مصلحة إسرائيلية بالدرجة الأولى، لكنّه يدعو العمال إلى أخذ اللقاح كي يستطيعوا مواصلة أعمالهم من دون عراقيل. ويشير إلى أنّ «إجراءات الإغلاق التي فرضتها إسرائيل بعد انتشار جائحة كورونا، حالت دون تمكن نحو 75 في المائة من العمال في العديد من القطاعات من الدخول والخروج من أماكن عملهم وإليها، كما اشترطت السلطات الإسرائيلية عليهم المبيت في الداخل، إذا ما أرادوا الاستمرار في أعمالهم، لكنّ تلقي اللقاح سيسهم في إزالة تلك العراقيل».

في المقابل، يدخل للعمل في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، آلاف العمال الفلسطينيين عن طريق «التهريب» علماً أنّ «هؤلاء من الصعب حصرهم، وبالتالي لن ينالوا اللقاح. ونحن اتفقنا على تطعيم من يدخلون بشكل قانوني عبر حصولهم على تصاريح للعمل»، يوضح سعد. ويتابع: «لا شك أنّ هناك خطورة ستكون على صحة هؤلاء، فمع تقديري لحالتهم الاقتصادية الصعبة واضطرارهم للدخول بهذا الشكل للعمل في الداخل المحتل، فإنّ المخاطر تضاعفت عليهم اليوم مع انتشار الفيروس بهذا الشكل الكبير في المجتمع الإسرائيلي».

أما في ما يخص العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية، فينطبق عليهم الإجراء نفسه الذي ينطبق على العمال في الداخل المحتل، إذ يتوجب على الشركات والمؤسسات تطعيم جميع العاملين لديها.

وكانت وزارة الصحة الفلسطينية أعلنت الجمعة الماضي، أنها اتفقت مع وزارة الصحة الإسرائيلية على تطعيم 100 ألف عامل فلسطيني يعملون في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، بلقاح فايزر ـ بيونتيك المضاد لفيروس كورونا. ووفق بيان صادر عن وزارة الصحة الفلسطينية، فقد عقد اجتماع بين وزارتي الصحة الفلسطينية والإسرائيلية على المستوى الفني الخاص بكورونا، وتم الاتفاق على «تطعيم مائة ألف عامل فلسطيني من الذين يعملون في إسرائيل، كما تم طلب الاعتراف ببطاقة التطعيم الفلسطينية، وتم الاتفاق على التعاون الفني للحدّ من انتشار النسخ المتحورة من كورونا».

يأتي الإعلان عن تطعيم العمال الفلسطينيين، في ظلّ الكميات الشحيحة من اللقاحات التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية حتى اليوم، ما جعلها لا تفي بتطعيم كوادرها على أكمل وجه، إذ يوضح علي عبد ربه، مدير ديوان وزيرة الصحة الفلسطينية، مي الكيلة، في حديث إلى «العربي الجديد» أنّ وزارة الصحة والحكومة قامتا بكلّ ما هو مطلوب منهما من تسجيل للقاحات وغيره من الإجراءات المطلوبة، كما دفعتا المبالغ المطلوبة «وبانتظار التسليم من الشركات المنتجة، تلقينا حتى الآن 12 ألف لقاح، منها الفان من لقاح موديرنا و10 آلاف من لقاح سبوتنيك في، ونحن بانتظار الدفعات الجديدة بما يصل إلى 37,440 جرعة في المرحلة الأولى».

ويؤكد عبد ربه أنّ عدد الكوادر الطبية جميعها بما يشمل المهنيين والعاملين في القطاع الخاص والأهلي والحكومي يصل إلى 100 ألف «لكنّ الجرعات التي وصلت حتى الآن ضئيلة العدد، ونحن بانتظار الدفعات الأخرى بكميات أكبر تسمح لنا بالإعلان عن بدء عملية تلقيح بقية المواطنين، خصوصاً في المرحلة الثانية وهي تطعيم المرضى المزمنين وكبار السن».

> سعد: اتفقنا على تطعيم من يدخلون بشكل قانوني

أكثر من مليون عامل

بينما تستهدف حملة التطعيم الإسرائيلية 100 ألف عامل فلسطيني، فإنّ هذا العدد يشمل معظم الفلسطينيين الذين يعبرون إلى الداخل المحتل عام 1948 بهدف العمل، فقد أوضح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنّ عدد العمال في فلسطين عموماً، بلغ مليونا و10 آلاف سنة 2019، من بينهم 616 ألفاً بالضفة الغربية و261 ألفاً بقطاع غزة و133 ألفاً بالداخل والمستوطنات.

يمارس الرياضة في إدونيسيا رغم كورونا (أديريانا أديه/ Getty)

زيادة الوزن في زمن كورونا

تحكي الكاتبة جوديث ج. وورتمان، وهي مؤسسة منشأة إنقاص الوزن في مستشفى جامعة هارفرد الأميركية، عن العلاقة بين فيروس كورونا الذي دفع العالم إلى البقاء في البيت وزيادة الوزن، من خلال مقال نشرته في موقع «سايكولوجي تودايز». تقول إنّه قبل عام، حين لم نكن نعرف أن كورونا سيغير وشك الظهور في الولايات المتحدة، كان الكثير من الناس قلقين بشأن عدم قدرتهم على الحفاظ على نظامهم الغذائي. وصار الالتزام صعباً بسبب سيطرة الخوف على الناس من الفيروس. كان لا بد لنا البحث عن بديل، في اتباع نظام غذائي صحي، عندما كان الجميع يحاولون إيجاد كمامات وغير ذلك. والآن، بعد مرور عام على تفشي الفيروس، عاش الناس خلاله قلقاً وتعباً وحزناً وأزمة اقتصادية وعزلة ونقصاً في وسائل التسلية والترفيه، كان الوصول إلى الطعام سهلاً. نحن في المنزل، فنأكل. وعندما سمح للمطاعم بإرسال الطعام الجاهز إلى منازلنا، أو شعرنا بالأمان لتناوله في الخارج، كنا نأكل. عندما وجدنا أنه يمكننا التسوق وشراء أنواع مختلفة من الطعام عبر الإنترنت، كنا نفعل ذلك ونأكل.

وأولئك الذين كانوا يذهبون عادة إلى النوادي الرياضية، أو يمارسون اليوغا في الخارج، أو يركبون الدراجة الهوائية، وجدوا أنفسهم في المنزل. وحتى حين بعاد فتحها، لا تكون آمنة تماماً بسبب عدم القضاء على الفيروس. كان لا بد لنا البحث عن بديل، كتناول الطعام. وكانت النتيجة زيادة في الوزن. هنا، لا نحتاج إلى أرقام تقنعنا بأن 2020 كان عام زيادة الوزن، بحسب وورتمان. الآن، وبعد عام، هل يجب اتباع نظام غذائي صحي؟ هل يجب الاشتراك في البرامج المعلن عنها، والتي تعدنا بفقدان الوزن بشكل شبه مؤكد؟ إذا أوصى البرنامج بممارسة الرياضة لإنقاص الوزن، فكيف السبيل إلى ذلك؟، تسأل وورتمان. وتقول إن معظمنا وقع ضحية العزلة والقلق والتوتر، ودفعنا الملل إلى تناول أطعمة غير صحية. عندما يكون الفيروس في المطبخ وعلى مقربة من الوجبات الخفيفة، وعندما يدفعنا الضغط الناجم عن السلوك المزعج من قبل أفراد الأسرة أو الحيوانات الأليفة أو غير ذلك إلى مضغ أي شيء، سنأكل. وقد نلجأ في أحيان كثيرة إلى تناول رقائق البطاطس أو المكسرات لتهدئة أنفسنا. لكن في النهاية، يترجم ذلك إلى زيادة في الوزن. بعدَ اتباع نظام غذائي لإنقاص الوزن أمراً صعباً، لأنه قد يعني تغيير خيارات الطعام، ليس فقط لمن يتبع نظاماً غذائياً معيناً لإنقاص وزنه، لكن أيضاً لكلّ فرد في المنزل. من الصعب طهي وجبتين أو ثلاث وجبات لإرضاء الجميع. إذاً، الحل هو تجنب تناول الأطعمة غير الصحية قدر الإمكان، وزيادة كميات الخضار بسبب السعرات الحرارية الأقل. كما يمكن ممارسة الرياضة في البيت، والمشي في الخارج، ولو لوقت قليل.

(ربى أبو عمو)

تلوّث الهواء يهدد صحة الملايين في بريطانيا

لندن ـ **كاتيا يوسف**

خلال العام الماضي، سلّطت جائحة كورونا الضوء على التأثير المدمّر الذي يمكن أن تحدثه أمراض الجهاز التنفسي على حياة الناس. وأفاد تقرير جديد صادر عن «جمعية الربو الخيرية في المملكة المتحدة» و«مؤسسة الرئة البريطانية» بأنّ نحو ستة ملايين شخص ممّن تزيد أعمارهم عن 65 عاماً في بريطانيا، أكثر عرضة وبشدّة لتلف الرئتين ونوبات الربو بسبب الهواء السام.

وأظهر التقرير أن كبار السن والمصابين بأمراض الرئة والأكثر عرضة لتأثيرات التلوث هم في الغالب الأكثر تضرراً. تأتي هذه النتائج في الوقت الذي يطالب فيه النواب الحكومة بوضع أهداف أكثر صرامة لتلوث الهواء. ويقول أعضاء لجنة مجلس العموم البريطاني، التي تركز على القضايا البيئية، إن تحسين جودة الهواء يجب أن يكون في صميم إعادة بناء المملكة المتحدة بعد الوباء.

ويكشف التقرير الذي يحمل عنوان «التهديد غير المرئي» أنّ ربع مراكز دور الرعاية وثلث العيادات العامة والمستشفيات في إنكلترا، تقع في أماكن يتجاوز فيها التلوث الحدود التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية. ويعدّ تلوث الهواء حالة صحية طارئة، وهو يؤذي المجتمع بأسره، بيد أنّ بعض المجموعات أكثر تضرراً من غيرها مثل النساء الحوامل والأطفال وكبار السن، والمصابين بالأمراض الرئوية، وذوي الدخل المنخفض، ولأولئك الذين يعانون من مشاكل في التنفس من جزاء إصابتهم بكورونا.

العام الماضي، ولأول مرة في أي مكان في العالم، كُتب على شهادة وفاة الطفلة إيلا كيسي ديبرا، أن تلوث الهواء كان السبب في موتها، وكانت مصابة بالربو. وتبيّن أنّه لم يتم عمل ما يكفي لحمايتها، ذلك لأن الأطباء الذين تولوا علاجها يعرفون القليل جداً عن تلوث الهواء. كذلك، لم تزود أسرتها بالمعلومات التي تحتاجها للحد من تعرضها لتلوث الهواء.

في هذا الإطار، تواصلت «العربي الجديد» مع المكتب الإعلامي بمؤسسة الرئة البريطانية، الذي أوضح أن التقرير يشير إلى معاناة الناس من جراء تلوث الهواء. وبعدما تحدثت المؤسسة إلى الأشخاص الذين يعانون من أمراض الرئة، مثل الربو ومرض الانسداد الرئوي المزمن، تبيّن أن تلوث الهواء يحبسهم في منازلهم، وغالباً ما يعانون من نوبات تؤدي إلى دخول بعضهم المستشفى. كذلك، يؤدي إلى تدهور صحتهم العقلية وتقليل قدرتهم على التواصل الاجتماعي والحصول على العلاج. والكثير منهم يجدونه عائقاً رئيسياً للمشي وركوب الدراجات الهوائية.

وعلى الرغم من توثيق الآثار الصحية لتلوث الهواء، ومعرفة السياسيين آثاره الخطيرة على الصحة لأكثر من عقد من الزمان، ما من خطة شاملة لحماية الناس.

خلال جائحة كورونا، تضاءلت حركة الناس واستخدام السيارات بسبب الحجر المنزلي، بالإضافة إلى حركة الطائرات، فتراجعت نسبة التلوث في الهواء، وكان لذلك تأثير إيجابي على مرضى الرئة الذين شعروا بتحسن في حالتهم خلال الموجة الأولى من الإغلاق. آدم إدوارد (79 عاماً) يقيم في لندن منذ أكثر من عشرين عاماً، يعاني من الربو ومشاكل أخرى في الرئة. يقول لـ«العربي الجديد»، إنّه في البداية، تضايق من جراء الإغلاق الذي منعه حتى من الخروج إلى المتجر خوفاً من الإصابة بكورونا. لكن مع مرور الوقت، لاحظ تحسناً في صحته، وقد بات أكثر قدرة على القيام بالعديد من الأشياء بسرعة كما في السابق. يتابع أنّه أصبح قادراً على المشي لمسافة أبعد أمام منزله، بعدما كان يشعر بالاختناق عقب بضع خطوات ويتوقف مرّات عدة للاستراحة. يضيف: «أنا متأكد من أن تلوث الهواء لعب دوراً كبيراً في مرضي، وأشعر بالقلق اليوم من اقتراب عودة الحياة إلى طبيعتها التي ستؤثر على صحتي من دون شك». وتُطالب جمعية الربو الخيرية في المملكة المتحدة ومؤسسة الرئة البريطانية الحكومة بوضع خطة وطنية لحماية الصحة في بريطانيا وتخصيص وزارة تتولى الحفاظ على جودة الهواء لحماية أولئك الأكثر تأثراً بالتلوث، على أن تشمل الخطة تدريباً للعاملين في القطاع الصحي، بالإضافة إلى نظام تنبيه بخير عامة الناس عندما تكون نسبة تلوث الهواء مرتفعة، ليتمكن الناس الأكثر عرضة للخطر من حماية أنفسهم. كذلك، تطالب جمعية الربو الخيرية ومؤسسة الرئة البريطانية الحكومة بوضع قوانين أكثر صرامة تضع أهدافاً تتماشى مع إرشادات والتزامات منظمة الصحة العالمية للوفاء بها بحلول عام 2030 على أبعد تقدير.

في هذا الإطار، تقول الرئيسة التنفيذية لجمعية الربو ومؤسسة الرئة سارة وولنو: «من غير المقبول أن يتعرض الملايين ممن تزيد أعمارهم عن 65 عاماً، والذين هم أكثر عرضة للإصابة بأمراض الرئة، لمستويات سامة من تلوث الهواء في الأماكن التي من المفترض أن يشعروا فيها بالأمان. مع تقدّمنا في السن، نعتمد أكثر على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية ولكن لا يمكننا نقل جميع دور الرعاية والمستشفيات والعيادات العامة، إلى مناطق ذات جودة هواء أفضل».

> كبار السن والمصابين بأمراض الرئة هم في الغالب الأكثر تضرّرا

تظاهرة ضد تلوث الهواء في لندن (وايلي مبليتغتون/ Getty)

تحذيرات من الزواج المبكر في الأردن

تسود ثقافة مجتمعية في الأردن تجيز زواج القاصرات نظراً لاعتبارهن «عيباً» بالنسبة لبعض العائلات، ما له تداعيات سلبية على الفتيات والأسر والمجتمع

عمّان ـ **أنور الزيادات**

يُنذر ارتفاع نسبة زواج القصر في الأردن بمشكلة اجتماعية ذات أبعاد حقوقية إنسانية، وتؤثر بشكل كبير على مستقبل العديد من النساء والأطفال. وبلغت نسبة عقود زواج القصر في الأردن 11,8 في المائة من عدد عقود الزواج الكلي، الأمر الذي يحولها من استثناء إلى قاعدة، منها 7964 عقداً لقاصرات و194 عقداً لفتيان قصر، من مجمل عقود الزواج البالغة 67,389 عقداً وفقاً للتقرير الإحصائي السنوي لعام 2020 والصادر عن دائرة قاضي القضاة. أرقام جمعية معهد تضامن النساء الأردني تشير إلى أن مديرية الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري في دائرة قاضي القضاة منحت الإذن لـ 6401 طلب زواج للقاصرين بنسبة 95 في المائة من مجموع الطلبات البالغة 6740 طلباً، فيما رفضت 339 طلباً بنسبة 5 في المائة، مشيرة إلى عدم عرض 1224 طلباً على المديرية، ما يتطلب مراجعة الإجراءات للحد من تزويج القاصرات في ظل السماح بنحو 93 ألف زيجة مبكرة خلال السنوات العشر الماضية.

ترى أستاذة علم الاجتماع في الجامعة الأردنية ميساء الروشدة أن «جزءاً من المجتمع الأردني يفضّل أن تتزوج المرأة مبكراً بحكم الأعراف الاجتماعية والتقاليد، خصوصاً إذا لم يكن لدى الفتاة فرصة للتعليم. فالفتاة تُعتبر، بحسب الأعراف الاجتماعية، عبئاً على الأسرة وفرداً إضافياً فيها. وما إن يطلب شاب يدها للزواج، حتى يوافق الأهل كونها فرصة».

وتوضح الروشدة لـ «العربي الجديد» أن بعض الأسر غير قادرة على الإنفاق على البيت بسبب كثرة أفرادها، فيكون الزواج فرصة للتخلص من مسؤولية الفتيات. في الوقت نفسه، يشكل الزواج فرصة للفتاة للحصول على بيت مستقل، والحلم بظروف حياة أفضل، مشيرة إلى أن غالبية الفتيات القاصرات اللواتي يتزوجن يكنّ منقطعات عن الدراسة. وترى أن الوضع الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في اللجوء إلى الزواج المبكر، خصوصاً عندما تكون الأسرة فقيرة وعدد أفرادها كبير ويعيشون في بيت صغير، فتكون النتيجة عدم تعليم الفتيات. وفي ما يتعلق بآثار الزواج المبكر على الفتيات، تُشير إلى أنه عادة ما يتسبب بارتفاع نسبة الطلاق بسبب عدم اختيار الشريك المناسب، وعدم التكافؤ بين الطرفين، لافتة إلى أن العدد الأكبر من القاصرات يتم تزويجهن لرجال يكبرونهن سناً، ما يعرضهن للعنف الأسري. وتقول إن زواج الأطفال يعني احتمال كبير للحمل والولادة وما يرافق ذلك من مخاطر صحية على الأم والجنين، بالإضافة إلى صعوبة قيام طفلة بهذا العمر تحتاج إلى الرعاية بدور الأم.

وتتحدث عن أسباب أخرى تؤدي إلى الزواج المبكر، منها الاستفادة من الفتيات كأيد عاملة. وتقول: «قد تكون الفتاة جزءاً من عائلة ممتدة تتزوج من شاب يعيش مع والديه، فتعمل في الزراعة أو تنظيف البيوت أو غير ذلك. وتخلص الروشدة إلى نتيجة مفادها بأن زواج القاصرات هو تجهيل لجيل بسبب حرمانه من الدراسة، وتحميل أمهات غير ناضجات مسؤولية العائلات.

بدورها، تقول المحامية والناشطة الحقوقية والمستشارة القانونية لجمعية معهد تضامن النساء الأردني، إنعام العشّا، لـ«العربي الجديد»، إن أسباب الزواج المبكر عديدة، وليست مرتبطة بشكل خاص بفيروس كورونا والوضع الاقتصادي. وتوضح أنه «ثقافة مجتمعية سائدة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مجرد ذرائع. هذه الفئات الاجتماعية على قناعة بأن زواج القاصرات مقبول وأفضل للستر ولا مشكلة فيه».

ومن واقع التجربة والمشاهدات، توضح أن الكثير من الأسر تحاول الاستناد إلى أمثلة من التاريخ الديني، والخوف من العنوسة، لكن الحقيقة أن ذلك مرتبط بالثقافة المجتمعية سواء لدى أهل العريس/ الزوج الذين يقبلون بزواج فتيات صغيرات، أو عائلة الفتاة نفسها، التي لا ترى بذلك ضرراً. وتقول العشا إن الزواج المبكر قد يكون أسوأ تجربة تمر بها الفتاة، والأمر مرتبط بمجموعة من النتائج، خصوصاً الحرمان من التعليم، والحرمان من العمل. فالفتاة التي تترك الدراسة في وقت مبكر لن تجد فرص عمل حقيقية تغير حياتها.

وتشدد العشا على أهمية العمل على تغيير ثقافة المجتمع لمواجهة هذه الظاهرة، لافتة إلى أن «القانون مهم لكنه ليس عاملاً حاسماً. خلال السنوات السابقة، كان من يرغب في التحايل على القانون يقصد دولاً مجاورة تسمح به. كما أن هناك زيجات من دون عقود تنتشر بين السوريين في الأردن بوجود شهود، إلا أنها لا توثق في المحاكم الشرعية. قانونياً، يسمح بالزواج لمن بلغت 18 عاماً، وهناك استثناء لمن بلغت 15 عاماً ويوم. لكن عندما تزيد نسبة الاستثناء لا يعود كذلك». وتطالب بجعل العقوبات أكثر ردعاً، وعدم تحويل الاستثناء إلى قاعدة.

> غالبية القاصرات اللواتي يتزوجن يكنّ منقطعات عن الدراسة

من إحدى حفلات الزفاف في الأردن (Getty)

شهادة

عدم المساواة في فرص الحصول على اللقاح

ماتياس كينيس

بصفتي عاملاً في المجال الطبي، أجد نفسي مزعزعاً أمام ما يحصل في فلسطين. يتردد صدى نجاح حملة التلقيح التي تجري في إسرائيل حول العالم، إلا أنّ في طياتها جانباً مظلماً يلقي بظلال تأثيره المروّع على سكان الضفة الغربية حيث أعمل، وعلى سكان قطاع غزة المحاصر، حيث يعمل زملائي في منظمة «أطباء بلا حدود».

تمكنت السلطات الإسرائيلية من تلقيح نحو 4,2 ملايين شخص بالجرعة الأولى من اللقاح، ما يمثّل حوالي 50 في المائة من السكان، و2,8 مليون شخص بالجرعتين اللازمتين منه، أي أكثر من 30 في المائة من السكان أيضاً.

لكن في الوقت نفسه، لا تتوفر في الضفة الغربية سوى بضعة آلاف من الجرعات، إلى جانب 22 ألف جرعة بُلّغ عن وصولها إلى غزة في الأيام الماضية، علماً أنّها لا تلبي إلاّ قليلاً من حاجة السكان. وفي أفضل الأحوال، إذا فرضنا توفر كامل الـ35 ألف جرعة التي بُلّغ عن وصولها من لقاحي «سبوتنيك في» و«موديرنا»، ستسمح أعداد الجرعات في فلسطين بتلقيح 0,8 في المائة فقط من السكان الفلسطينيين.

لتوضيح الصورة بشكل أفضل، فإنّ فرص تلقي اللقاح في إسرائيل أفضل بـ60 مرة مقارنة بفلسطين. تتحمل إسرائيل بصفتها سلطة الاحتلال مسؤولية ضمان توفير الإمدادات الطبية للسكان الذين يعيشون تحت احتلالها، بالإضافة إلى «اعتماد الإجراءات الوقائية اللازمة وتطبيقها لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة» إلى «أقصى حد تسمح به الوسائل المتاحة».

أتيت إلى الخليل مع فريق أطباء بلا حدود خصيصاً للمساعدة في الاستجابة لمرض كوفيد-19. في ديسمبر/كانون الأول الماضي، عندما ضربت الموجة الثانية من التفشي الضفة الغربية، امتلأ مستشفى «الدرة»، حيث نقدّم الدعم الطبي للمصابين بمرض كوفيد-19. كان المرضى في الغالب من كبار السن، والعديد منهم يعانون من السكري أو أمراض مزمنة أخرى، وتوفي الكثير منهم. صحيح أنّ مصابين بكوفيد-19 توفوا في المستشفيات حول العالم، لكنّ هؤلاء المرضى قضوا تحت إشرافي، أمرٌ يؤلمني للغاية.

في 8 محافظات من أصل 11 محافظة في الضفة الغربية، تزداد أعداد الإصابات بكوفيد-19 من جديد. في الخليل، اتسمت هذه الزيادة بالبطء والثبات خلال الأسابيع الأربعة الماضية. لا أود رؤية مزيد من المرضى يموتون بسبب نقص الأكسجة. أرى في اللقاح بارقة أمل، لكنّه مصدر يأس في الوقت نفسه.

على بعد كيلومترات قليلة في إسرائيل، تلقت الفئات المعرّضة للخطر اللقاح وتتجه الحملة الآن نحو تلقيح البالغين والشباب الأصحاء، الذين هم أقل عرضة للخطر، ومنها خطر الإصابة بالمضاعفات الشديدة. يتوفّر في الضفة الغربية نحو 10 آلاف جرعة، ما يكفي لتلقيح 5000 شخص. في المستشفى حيث أعمل، عُرض اللقاح على الموظفين، لكنّ الجرعات المتاحة لا تكفي لتغطية العاملين في مجال الرعاية الصحية بالكامل، ناهيك عن كبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية تعرّضهم لخطر الوفاة في حال الإصابة بكوفيد-19.

لا أملك جواباً يشرح سبب العجز عن تلقيح الأشخاص الذين هم في أشدّ الحاجة إلى اللقاح في فلسطين. الأمر لا يفسّر ولا يصدّق. بل هو مجحف وقاسٍ. وردت معلومات عن لقاحات إضافية في طريقها إلى فلسطين بفضل آليات تبرع مختلفة، لكنّها لم تصل بعد، فيما على بعد نصف ساعة بالسيارة، تمتلك إسرائيل أكواماً من اللقاحات.

يتملكني غضب، لكنّ غضب زملائي في غزة أشد. لطالما واجه العاملون في القطاع الصحي صعوبات كبيرة، لكنّ مستشفى «الدرة» في الخليل تمكن من الحصول على معظم الإمدادات اللازمة لمعالجة مرض كوفيد-19، وتمكن فريق «أطباء بلا حدود» من تدريب الطاقم الطبي أثناء عمله لتعزيز قدرة الموظفين على إدارة الحالات الشديدة والحرجة، إذ كانت جميعها بحاجة إلى الأوكسجين. أمّا القطاع الطبي في غزة فيعاني من نقص حاد في الإمدادات الطبية والأدوية نتيجة صرامة الحصار. يعاني العاملون من محدودية القدرة على توفير العلاج لكوفيد-19، لذا فإنّ حاجتهم إلى اللقاح أكبر. ولن تكفي الـ22 ألف جرعة التي وصلت مؤخراً لحماية كلّ من العاملين في مجال الرعاية الصحية والأشخاص الأكثر عرضة لمضاعفات كوفيد-19 الحرجة.

إسرائيل سلطة احتلال في حوزتها الملايين من اللقاحات. فلسطين أرض محتلة بالكاد تملك بضعة آلاف من اللقاحات. بصفتي عاملاً في مجال الطب، لا يهمني من سيجد الحلّ لهذه المسألة. بل يهمني أن تولي الأولوية لتلقيح الفئات الأكثر عرضة للخطر. إنّ فرص تلقي اللقاح في إسرائيل أفضل بـ60 مرة مقارنة بفلسطين، وهو أمر مشين لا يكفّ عن التردد في ذهني. وتبقى الفئات الأكثر عرضة للخطر في فلسطين من دون حماية.

(ممرض يشغل منصب مدير طبي في مشروع استجابة منظمة أطباء بلا حدود لتفشي مرض كوفيد-19 في الخليل في الضفة الغربية)